

## المرحلة الانتقالية – ناصر الغزالي



منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الشعب السوري ثورته ضد الدكتاتورية، ثورة الحرية الكرامة أدرك أنه أمام نظام ليس لديه أي رادع من سحق هذه الثورة بكافة الطرق و الأساليب حفاظاً على بقاءه، فأطلق يد السلطة الأمنية بشكل كلي متخذاً كافة الأساليب الممجية والبشعة بحق الشعب السوري، واستعان ببعض من القطاعات العسكرية المرهونة بشكل كامل لمؤسسة الرئاسة والجهاز الأمني الذي وحده مارس تلك الممجية الفاشية ، إن كان قتلاً أو تدميراً ، اختفاءً أو تعذيباً .

هذه الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية مكونة من كافة شرائح المجتمع السوري ككل والتي تمرست وتضخمت خلال أربعين عاماً لتشكيل كتلة كبيرة جمعتها المصالح والفساد ، حماية للنظام وحماية لنفسها . بعد مرور سنة وشهرين على قيام الثورة السورية والانتهاكات التي مارسها النظام مرتكباً جرائم ضد الإنسانية وسجله القديم الحافل بالانتهاكات والفساد ، أصبح من غير الممكن التحاور مع نظام تلطخت يدها بدماء الشعب السوري. و أصبحت هذه الجرائم تستلزم القطع الكامل مع هذا النظام وبالتالي العمل على التحضير للمرحلة الانتقالية.

الفترة الانتقالية هنا تعني الفترة التي تلي سقوط النظام إلى حين قيام دولة على أساس من الدستور الدائم الذي يحدد طبيعة الدولة ونظامها السياسي ونسقتها الإداري، ويحدد المؤسسات التابعة لها . وينصب برنامج المرحلة الانتقالية على إقامة الدولة بسلطاتها الثلاث ( التشريعية، التنفيذية والقضائية) وهو يعني عدم الديمومة لفترة أطول تستلزم مهام محددة تتمثل في إنشاء البنيات التحتية السياسية والإدارية والقانونية، وإعادة الثقة التي تأثرت سلباً في كل شأن يعود إلى السياسة والدولة والحكومة من جراء ممارسات النظام القمعي. وتفصيلاً تكون مهمة الحكومة الانتقالية أو أي تسمية أخرى في بناء المؤسسات الدستورية على النحو التالي :

1- تشكيل جمعية وطنية تشمل كل ألوان الطيف السياسي وتسمى بأحد الأسماء التي تدل على مهامها التشريعية( برلمان مؤقت مجلس وطني مؤقت) أو غيرها , تكون مهمة هذا الجهاز التشريعي صياغة دستور انتقالي وإجازة بعض القوانين التي تسهم في استقرار الأوضاع السياسية كتلك التي تتعلق بالوطن والمال العام والمؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية وغيرها من القوانين ذات العلاقة باستتباب الأمن والعلاقات الاجتماعية بين المواطنين .

2- تحديد واضح وقاطع للوقت اللازم للانتهاء من المرحلة الانتقالية. وذلك استناداً إلى طبيعة المهام المطلوب إنجازها وإلى الآليات القادرة على تحقيق هذا الإنجاز في أسرع وقت ممكن وبأقل كلفة سياسية وذلك وفق جدول زمني واضح ويجب أن تنحصر هذه المهام بـ:

أ \_ استئصال الزمرة الحاكمة وإنهاء نفوذه السياسي, على ألا يغيب عن ذهننا أن الديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد لا تستقر في الحياة السياسية والمجتمعية إلا عبر صناعة طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون ويضمن التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويطبق باتساق الرقابة والمساءلة والمحاسبة القانونية والسياسية على المسؤولين ويحمي حقوق المواطن وحرياته , وأن السلطوية والفساد لن ينتهيا باستئصال آل الأسد أو بمحاسبة وسجن رموز القمع والفساد وعزل البعض عن مناصبهم العامة \_ رغم أهمية هذا الموضوع \_ لا يغير من ذلك شيئاً, فالشفافية أن تخبر المواطنين والرأي العام أن الخروج من الدكتاتورية والفساد يستدعي متابعتهم الجادة لآليات وإجراءات إعادة البناء والإصلاح المؤسسي والامتناع عن المبالغة بنشوة الانتصار بعد تنحي آل الأسد.

ب \_ وضع القواعد اللازمة لتأسيس نظام ديمقراطي جديد يشارك فيه الجميع ويكون قابلاً في الوقت نفسه للبقاء والاستمرار من خلال آليات تضمن تداول السلطة وتجديد دماء النخبة الحاكمة على الدوام وفقاً لما تقرره الإرادة الشعبية الحرة، كما تعبر عنها صناديق الاقتراع.

3- تأسيس جهاز قضائي مؤقت فاعل يتولى الفصل في المنازعات التي طالما تنشبت في كثير من القضايا التي كانت مؤجلة، ومعلقة من قبل النظام وخاصة بعد الجرائم التي ارتكبتها، إذ الاستمرار في تأجيلها يزيد من الاحتقان ويفتح المجال أمام كثير من المنازعات أن تأخذ مسارات أخرى لا يحمد عقبها .

يتولى الجهاز من ذوي الخبرة والنزاهة والشفافية والدراية دون تسريح أو إقالة القضاة السابقين) من أجل تسيير الأمور ما لم تتلخخ أيديهم بالدم والفساد.

4- إصدار مراسيم دستورية تتعلق بالعديد من القضايا الهامة توضح موقف (المجلس أو الاسم المختار) المؤقت كالاتفاقيات الثنائية والدولية التي سبق وأبرمها النظام إبان توليه حكم البلاد على اعتبار أنها ملزمة إلى حين الوصول بالدولة إلى النظام الديمقراطي الدائم الذي يتولى وحده إبقاء أو إلغاء هذه الاتفاقيات الثنائية والدولية. بالإضافة إلى الموقف من القرارات التي أصدرها فيما يخص الشأن الداخلي أو الخدمة المدنية أو غيرها من شؤون الدولة .

## آليات المرحلة الانتقالية

بما أن تجربة المرحلة الانتقالية تجربة مرت بها كثير من الشعوب في العصر الحديث فإن هناك كثير من العبر والدروس أفرزتها تلك التجارب أهمها:

1- إن إسقاط أي نظام بدعم عسكري مباشر وقوات أجنبية مقاتله لا يوفر للدولة المعنية بذلك أي استقرار وتفاهم وطني، ينتج ذلك من أطماع القوى الخارجية الداعمة في البلد وسيطرتها على كثير من مقاليد الأمور فيه مما يؤدي بالضرورة إلى انفجارات بينية وصراعات بين القوى السياسية مع الارتكان لهذه القوى أو تلك.

2- أن النظام القمعي السوري اعتمد في حكمه على تكثيف الجانب الاستخباري والسيطرة الأمنية، الأمر الذي يعني أن كثيراً من الذين يعملون في الخدمة الأمنية يعملون لحساب النظام، ولا يعني ذلك أن كل منتسبين القوى الأمنية من هذا الصنف، فهناك بعض الوظائف الدنيا يكون شاغلوها من غير المتورطين بالانتهاكات بحق الإنسان أو الفساد وهذا ينطبق بشكل كبير على المؤسسة العسكرية على اعتبار أنها مؤسسة وطنية تتكون من كافة طبقات وشرائح المجتمع السوري، الأمر الذي يتطلب معه الحكمة والحذر في التعامل مع المؤسسة العسكرية، والإبقاء على كل من لم تتلخخ يده بدماء الأبرياء من الشعب السوري أو بالفساد والعمل من قبل المجلس أو الهيئة على ترميم الخلل في المؤسسة العسكرية وجعلها فعلياً ضامناً حقيقياً لوحده الأرض والشعب السوري .

3- التأكيد على الثوابت الوطنية السورية في تحرير الأراضي العربية المحتلة ، بما فيه الجولان السوري المحتل واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه المشروعة بما فيه حق العودة وبناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس .

ونظراً لما تتسم بها المرحلة الانتقالية من حساسية مفرطة ، من حيث أنها تفصل بين النظام الديكتاتوري الشمولي والديمقراطي بفاصل قصير ورفيع فإن الآليات التي تستخدمها الحكومة أو المجلس أو الهيئة لابد أن تراعي هذا الاعتبار بحيث تكون مرنة وفضفاضة تستوعب الجميع ولا تقصي أحداً .

### الآليات:

### على المستوى القانوني والحقوقى:

- 1- الإعلان عن الوقف بالعمل بدستور السلطة الديكتاتورية.
- 2- تشكيل لجنة من الخبراء والاختصاصيين الدستوريين لوضع دستور مؤقت يتلاءم مع المرحلة الانتقالية ومتطلباتها.
- 3- تشكيل جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً، تتشكل من كافة القوى السياسية والشبابية والمدنية والاختصاصيين الدستوريين ورجال القانون.
- 4- الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين قسراً وطوعاً إلى البلاد.

- 5- تأمين جميع المستلزمات لعودة اللاجئين السوريين فوراً من البلدان المجاورة.
- 6- تشكيل لجنة مستقلة نزيهة مختصة بتملك كافة الصلاحيات مهمتها البحث والكشف وإدانة ومحاسبة كل من تلوثت يده بدم الشعب السوري خلال فتره الثورة إن كان من المدنيين أو من قوات الجيش والأمن الداخلي، إضافة إلى تعويض المتضررين وإعطائهم الأولوية في رفع الضيم الذي أصابهم .
- 7- تشكيل هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف ورد المظالم من أجل الكشف عن المفقودين وتسوية كافة الأمور الناتجة عن الانتهاكات التي مارسها النظام الديكتاتوري خلال الأربعين سنة من حكم آل الأسد وضمنان الحقوق الأساسية بالتعويض ورد المظالم وإعادة التأهيل لضحايا التسلط والعنف السياسي .

## على المستوى الاقتصادي:

- 1 -اتخاذ خطوات سريعة خلال المرحلة الانتقالية من قبل الهيئة أو الحكومة أو المجلس المؤقت في مباشرة عودة المال العام المسروق لخزينة الدول.
- 2 - اتخاذ خطوات اقتصادية سريعة أيضاً تتعلق بأموال الفساد وضبط خزينة الدولة والحفاظ عليها ومراقبة نفقاتها وإيراداتها واتخاذ خطوات مدروسة لإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل وخفض الدين العام وزيادة الإيرادات.
- 3 -اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية لمواجهه أي استغلال لحالة المرحلة الانتقالية من تهريب الكتلة المالية إلى خارج البلاد.
- 4 -اعتماد سياسات مدروسة وسريعة وإجراءات قانونية صارمة لضمان استقرار سعر صرف الليرة السورية لما هذا الأمر من عواقب وخيمة.
- 5 -اعتماد سياسات مدروسة وسريعة على المستوى التقني والحاسبي والجدوى الاقتصادية لمؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية لزيادة فاعليتها وتحويلها إلى قطاع رابح وتنافسي على المستوى المحلي والخارجي.
- 6 -اعتماد سياسات ضريبية مفصلة وواضحة تأخذ جانب العدالة في نسبة الدخل والأرباح وبشكل تصاعدي وآليات سريعة للجباية يراعى في هذه السياسات القدرة الشرائية للمواطنين والاستثمار وتشغيل اليد العاملة.
- 7 -تفعيل الإدارة المختصة للرقابة والتفتيش وإعطائها صلاحيات واضحة وكاملة في محاسبة المخالفين والمقصرين والفاستدين .
- 8 -الاستمرار بدعم الطبقات الفقيرة بالمواد الأساسية كمكتسب شعبي .

## على المستوى الاجتماعي:

- 1 للتركيز على ضمان انعكاس التغييرات السياسية إيجاباً لا سلباً على الوضع الاجتماعي خلال الفترة القصيرة لعمر الحكومة، ومعالجة أي تدهور طبيعي أو مفتعل بالسرعة القصوى .
- 2 للتأكيد على الالتزام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري.

## على المستوى الأمني والعسكري:

- 1 إعادة هيكلتها وتحديد مهامها تحديداً واضحاً يكفّ جميع تجاوزاتها ومختلف أشكال تدخلها في حياة المواطنين ويرفع الحماية القضائية عنها ومحاسبتها والتزامها بمصالح المجتمع لا الحكومة .
- 2 إعادة الاعتبار للمؤسسة العسكرية من خلال فك الارتباط بينها وبين مؤسسات الدولة الأخرى وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة على اعتبارها مؤسسة وطنية مهمتها الدفاع عن حدود الوطن ووحدة البلاد والسلم الأهلي وحماية الدستور والحفاظ على الديمقراطية المدنية والشرعية السياسية.

## على المستوى الثقافي والإعلامي والتعليم:

- 1 ضمان حرية الرأي والتعبير دون قيود.
- 2 إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة وطنية للإعلام لها صلاحيات الوزارة.
- 3 للعمل مباشرة على إصدار قانون عصري للمطبوعات، وتغيير وجه الإعلام الرسمي بشكل كامل ووقف الخطاب الإعلامي السلطوي السائد.
- 4 -السماح بحرية الإعلام المحلي والعربي والدولي بما يساعد على تأمين مناخ إعلامي ملائم يكون فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي بكل شفافية ووضوح ويراقبها.
- 5 تأمين الوصول إلى المعلومات بحرية كاملة على كافة المجالات .
- 6 للتأكيد على مكتسب مجانية التعليم لكافة المراحل الدراسية وإلزاميته حتى نهاية المرحلة الإعدادية .
- 7 ضمان الحرية الثقافية والمشاريع الثقافية بكافة جوانبها الأدبية والفنية.

## على المستوى السياسي :

- 1 تحرير المنظمات الشعبية والاتحادات والنقابات المهنية من وصاية الدولة والهيمنة الحزبية .

- 2 -توفير شروط العمل الحر والمستقل للمنظمات والجمعيات المدنية وتكون جديرة بهذه التسمية يكون أساسها الشفافية الكاملة إلى إصدار قانون عصري ينظم عملها.
- 3 الإعلان عن أن جميع الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات القائمة وتلك التي يمكن أن تتشكل حتى صدور قانون أحزاب وقانون للجمعيات جديد ينظم عملها هب أحزاب ومنظمات وجمعيات تحت التأسيس تمارس عملها بمجرد تقديم إخطار إلى الوزارات المختصة .
- 4 تشكيل لجان لإعداد مشروعات القوانين التي يتطلبها الدستور الجيد، وفي مقدمتها قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون الانتخابات التشريعية والمحلية، وقانون الإعلام وغيرها من القوانين.
- 5 العمل على استعادة مؤسسات الدولة أدوارها كمؤسسات ضامنة للمجتمع (مؤسسة الجيش، مؤسسة القضاء، مؤسسة التعليم، المؤسسات الاقتصادية والمالية والخدمية وغيرها من المؤسسات.
- 6 توفير ما يلزم لضمان نزاهة عمليات الاستفتاء على الدستور الجديد وعلى انتخابات مجلس الشعب التي ستتم في ظلّه ووفق قانون انتخابات جديد (تشارك جميع القوى والاتجاهات في وضع مسودته وليس في مناقشتها وحسب.

## قضايا ملزمة يقتضيها الوضع السوري

- 1 الالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الحكومة السوري على اعتبار أنها التزامات دولية وأن يكون من صلب الدستور السوري.
- 2 وحدة الدولة السورية أرضاً وشعباً.
- 3 الاعتراف بحقوق جميع الأقليات القومية ، على أساس المواطنة الكاملة والمساواة التامة بالحقوق والواجبات.
- 4 ديمقراطية الدولة ومدنيته بصرف النظر عن العرق والجنس والدين.
- 5 تحديد مدّة الرئاسة بما لا يزيد عن أربع سنوات، ولدورتين متتاليتين .
- 6 فصل السلطات الثلاث وتأمين التوازن بينها.
- 7 ضمان حرية المرأة وحقوقها في كافة الميادين، بما في ذلك حقوقها في الأحوال الشخصية .
- 8 التأكيد على مدنية الدولة يكون أساسها حيادية الدولة وابتعاد رجال الدين عن السياسة وأن تكون دولة حقوق.
- 9 جيش والقضاء المستقلين القادرين على حماية الدستور والدولة الديمقراطية المدنية .
- 10 -تشكيل مجلس للأمن القومي، يحدد القانون تكوينه وصلاحياته، ومسؤولياته.

### العدالة الانتقالية:

وهي مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية من أجل معالجة ما ورثته الدول السورية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن التدابير في الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.

من أهم الاستحقاقات للفترة الانتقالية هو تطمين الضحايا بمحاكمة ومحاسبة كافة الأشخاص الذين قاموا بالانتهاك بحقهم وتعويض الضرر الذي أصابهم على كافة المستويين المادي والمعنوي والالتزام بعدم تكرار هذه الانتهاكات، وعدم التقصير بتنفيذ هذه المهمة لما لها من عواقب وخيمة ستؤدي إلى انقسامات اجتماعية وسيولد غياب الثقة بالمؤسسات الجديدة والعاملين عليها.

### الاليات:

- 1 الملاحقات القضائية:** لكافة الأشخاص الذين قرروا أو شاركوا أو نفذ تلك الجرائم خلال مرحلة الثورة وما قبلها والتركيز على الذين يعتبرون أكثر من يتحمل المسؤولية لهذه الجرائم، إذ تساعد هذه التحقيقات مع القادة ذوي النفوذ (إن كانوا سياسيين أو عسكريين) ومحاکمتهم على حد سواء في تقوية سيادة القانون للمرحلة الانتقالية، وتبعث برسالة قوية مفادها أن الجرائم من هذا النوع لن يسمح بها مطلقاً في مجتمع يحترم ويلزم حقوق الإنسان. وأن يأخذ بعين الاعتبار أن الملاحقة القانونية وحدها لا يمكن تحقيق العدالة بمعزل عن تدابير أخرى. فالطبيعة الواسعة النطاق لهذه الجرائم تظهر أنه غالباً ما يتعذر معالجة هذه الأخيرة عبر نظام العدالة الجنائية العادي - ما يولد "ثغرة الإفلات من العقاب". وغالباً ما تركز استراتيجيات الملاحقة الفاعلة الخاصة بالجرائم الواسعة النطاق على المخططين للجرائم ومنظميها، أكثر منه على ذوي المراكز الأقل شأنًا أو مسؤولية.
- 2 جبر الضرر:** تعترف الحكومة الانتقالية عبره بالأضرار المتكبدة وتتخذ وتتخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمن هذه المبادرات عناصر مادية (كالمدفوعات النقدية أو الخدمات الصحية على سبيل المثال) فضلاً عن نواح رمزية (كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى). وتهدف مبادرات جبر الضرر إلى معالجة الأضرار التي تسببت بها هذه الانتهاكات. فتكون على شكل تعويض عن الخسائر التي تم تكبدها، ما يساعد على تخطي بعض تبعات الانتهاكات. ويمكن أيضاً أن تكون موجهة نحو

المستقبل - بالعمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم - ومساعدةً على تغيير الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات. جبر الضرر هو بمثابة تأكيدٍ عليّ على أنّ الضحايا من حاملي الحقوق ويحقّ لهم بالتعويض.

3 إصلاح المؤسسات : ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوى المسلّحة، والشرطة والمحاكم، بغية تفكيك - بالوسائل المناسبة - آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب .

4 لجان الحقيقة : يتعهد القائمين على المرحلة الانتقالية بتشكيل لجان للتحقيق في أنماط الانتهاكات المنتظمة والتبليغ عنها، والتوصية بإجراء تعديلات ومساعدة في فهم الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وتتخذ مبادرات البحث عن الحقيقة أشكالاً عديدة - بما في ذلك حرية تشريع المعلومات، ورفع السريّة عن المحفوظات، والتحقيقات في مصير المفقودين - وتأسيس لجان تحقيق غير قضائية، بما في ذلك لجان الحقيقة. وتعتمد هذه اللجان عدداً من خطوات التحقيق - حماية الأدلّة، وجمع المحفوظات، ومقابلة الضحايا والشخصيات الفاعلة السياسية الرئيسية، والوصول إلى معلومات الدولة ونشرها، وإصدار التقارير والتوصيات. وفي الإمكان إضافة تدابير أخرى. فتخليد الذكرى، مثلاً، والجهود العديدة للحفاظ على ذكرى الضحايا من خلال إنشاء متاحف، وإقامة نصب تذكارية وغيرها من المبادرات الرمزية مثل إعادة تسمية الأماكن العامة، وغيرها، قد باتت جزءاً مهماً من العدالة الانتقالية في معظم أنحاء العالم. ومع أنّ تدابير العدالة الانتقالية تركز على موجبات قانونية وأخلاقية متينة، إلّا أنّ هامش الاستيفاء بهذه الموجبات كبير، وبذلك ما من معادلة تناسب السياقات كافة.

## مقترح إضافي

تشكيل مجلس حكماء منتخب يتكون من 100 شخصية سورية يشكلون ضمير الدولة السورية ويتكون من المؤسسات الدينية لمكونات المجتمع السوري والمكونات الاثنية مناصفة مع الشخصيات الاعتبارية على المستوى الثقافي والفني والاقتصادي والقانوني والسياسي والعلمي وهيئات المجتمع المدني والأهلي وذلك بعد تحديد مدته القانونية على أن يتم انتخاب الجميع حسب مرجعية كل شخص إن كان على مستوى المؤسسات أو النقابات مهمته:



- 2- تعيين رئيس الاستخبارات.
- 3- تشكيل أعضاء المحكمة الدستورية
- 4- المراقبة وتقديم الاقتراحات للبرلمان.
- 5- أن يكون جزء من قرار الحرب والسلم مع السلطة التشريعية ومؤسسة الرئاسة.

على جميع القوى السياسية في سورية أن تدرك أن الاستبداد والفساد يمكن أن يتخفى تحت كل العباءات الإيديولوجية، مهما كانت مرجعيته الإيديولوجية دينية كانت أو قومية أو علمانية أو ماركسية أو ليبرالية، ولن سورية لن تقبل بأي من هذه النماذج، فمن مصلحة جميع القوى السياسية التواصل إلى اتفاق على ضمانات متبادلة لاحترام وصيانة الحقوق الفردية للمواطن والحقوق الجماعية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، أيا كان اللون السياسي والإيديولوجي للأغلبية التي ستسفر عنها صناديق الاقتراع، فصناديق الاقتراع دواره وهي إن صوتت لك اليوم، فقد تصوت لخصومك غداً، لذا على الجميع أن يتحسبوا لهذا الدوران في تغير صناديق الاقتراع.

وقبل بدا المرحلة الانتقالية وسقوط النظام على كافة القوى السياسية المعارضة العمل بشكل جدي وفاعل ضمن أجندة وأسس واضحة لتنفيذ العمل والاستمرار بشكل يعطي نتائج جوهرية على الأرض يستلزم استمرار الثورة والوصول إلى غايتها وأهمها الأمور التالية:

### 1- وحدة الهدف

ليس من اللازم بالضرورة أن تتوحد قوى المعارضة في الرأي لكن من الضروري أن يكون لدى القوى السياسية هدف مشترك واضح يعمل عليه الاطراف.

### 2- القبول الكامل بشرعة حقوق الإنسان.

إن قبول هذا الأمر لدى القوى السياسية دون تبني مبررات وأعدار حول خصوصية الوضع السوري سيشجع كثيرا من الناس المرتابين من الحراك الشعبي على أن يتعاطفوا معه ويدفع أيضا كثيرا من رجالات السلطة إلى التخلي عن نظام العصابة التي تحكم البلد بسبب شعورهم أن هناك نظام مواطني سوف يحكم البلد مستقبلا.

### 3- الشفافية والمصادقية.

الشفافية والمصادقية ليسا مجرد شعارين يرفعان بل هما ممارسة عملية من أجل كسب ثقة الناس بالقوى السياسية التي ستحكم البلد في المستقبل. إن على القوى السياسية أن تنسجم في هذا الأمر لأن العمل الثوري يتبنى القيم والأخلاق المنافية للديكتاتورية وسجلها الذي تنعدم فيه الشفافية

والمصداقية. ومع هذا فإن كل المؤشرات حول ممارسة الشفافية والمصداقية لدى القوى السياسية مازال ضعيفاً جداً إن لم تكن معدومة لدى بعض الأطراف.

#### 4- تحديد المسار

على القوى السياسية أن تحدد المسار لمستقبل سوريا بشكل واضح بعد سقوط النظام وهذا يستلزم رؤية واضحة في هذا المجال.

#### 5- المصالحة الوطنية .

على قوى المعارضة السياسية والشبابية أن تأخذ في حسابها وبشكل دائم أن المصالحة الوطنية جزء من آليات عملها من أجل الدولة السورية بعيداً عن الثأر والضعينة والحسابات الضيقة لما لهذا الأمر من أهمية في الوحدة الوطنية ومستقبل الأجيال في سوريا.

ناصر الغزالي: مدير مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية

2012-5-2

ملاحظة: استفدنا بهذه الدراسة من كافة المشاريع المقدمة من المعارضة حول رؤيتها للمرحلة الانتقالية.